مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية

الرسائل الرئيسية التي اعتمدها مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤)

١. يرحّب مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية عام ٢٠٢٥ لتقييم التقدم المحرز ومعالجة الثغرات وإعادة الالتزام بإعلان كوبنهاغن لعام ١٩٩٥ بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل وتنفيذه وإعطاء زخم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.[١] وفي الأوقات العصيبة التي نعيشها اليوم، سيشكل مؤتمر القمة العالمي الثاني فرصة لحشد المجتمع الدولي وراء الهدف المشترك المتمثل في النهوض بالتقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية كمساهمة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة والسلم والأمن. كما يشكل التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية الذي أنشئ مؤخراً منبراً تعاونياً للإجراءات التي تسهم في تحقيق هذا الهدف.

٢. ويسلّم مجلس الإدارة بأنّ المواضيع الرئيسية الثلاثة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ الذي عُقد في كوبنهاغن، التي تُعتبر الركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية - وهي القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع والإدماج الاجتماعي - تحتفظ بأهميتها وبطبيعتها المترابطة. وإذ يؤكد مجلس الإدارة من جديد على أنّ العمل ليس سلعة، فإنه يشير إلى أنّ هدفَي العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية وتوفير العمل اللائق للجميع، يتسمان ببالغ الأهمية في النهوض بالتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كما يشدد على دور القطاع الخاص بوصفه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل، مع الاعتراف بدور القطاع العام بوصفه صاحب عمل مهماً ومزوداً للخدمات العامة والبنية التحتية جيدة النوعية.

٣. واقتناعاً من مجلس الإدارة بأنّ تحقيق طموحات مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية سيتطلب بيئة اقتصادية وتجارية وتنظيمية مؤاتية ومستقرة، فإنه يشدد على الحاجة إلى سياسات تفضي إلى نمو اقتصادي يولّد فرص العمل واستحداث فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة للجميع. وهو مقتنع بأنّ تحقيق هذه الطموحات سيتطلب أيضاً تطبيق مبادئ الإدارة السديدة القائمة على سيادة القانون والمؤسسات الخاضعة للمساءلة والتنظيم الفعال لتجنب البيروقراطية وعدم اليقين القانوني. ويشدد مجلس الإدارة على ضرورة إرساء نظام مالي دولي يدعم البلدان في مواكبة التحولات التي تؤثر في عالم العمل، مع مراعاة الوضع الخاص للبلدان النامية.

٤. وإذ يشدد مجلس الإدارة على أنّ الحوار الاجتماعي يسهم في التماسك المجتمعي، وعلى أنه محوري بالنسبة لاقتصاد جيد الأداء ومنتج، فإنه يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى تسليط الضوء على دور ومساهمة الحوار الاجتماعي بوصفه آلية رئيسية للإدارة السديدة في تعزيز التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. وإذ يشدد مجلس الإدارة كذلك على الدور المحوري للشركاء الاجتماعيين وشرعيتهم الديمقراطية في تمثيل الاقتصاد الحقيقي وخبرتهم المباشرة في عالم العمل، فإنه يدعو مؤتمر القمة إلى مراعاة وجهات نظر الشركاء الاجتماعيين في أعماله التحضيرية ومداولاته ونتائجه.

٥. وإذ يسلط مجلس الإدارة الضوء على استمرار أهمية وملاءمة الالتزام ٥ الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الأول لعام ١٩٩٥ بشأن تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل، فإنه يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني إلى جعل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة) هدفاً شاملاً في أعماله التحضيرية ومداولاته ونتائجه.

نحو عقد اجتماعي عالمي متجدد

٦. إنّ مجلس الإدارة، إذ يذكّر بأنّ الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية وافقت بالإجماع في الدورة ١١٢ (٢٠٢٤) لمؤتمر العمل الدولي، على تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية بعنوان "نحو عقد اجتماعي متجدد"، يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى تجديد العقد الاجتماعي العالمي لمعالجة الثغرات في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن لعام ١٩٩٥ بشأن التنمية الاجتماعية، فضلاً عن التحديات العالمية الراهنة المطروحة أمام التنمية الاجتماعية.

---

[١] انظر الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٢٦١/٧٨، عقد "مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي" تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، القرار A/RES/78/261، ٢٠٢٤؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٣١٨/٧٨، طرائق عقد "مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي" تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، القرار A/RES/78/318، ٢٠٢٤.

٧. وإدراكاً منه بأنّ العالم يواجه فرصاً ملحوظة ومخاطر وتحديات كبيرة مدفوعة بالاتجاهات العالمية مثل الابتكارات التكنولوجية والتحولات الديمغرافية وتغير المناخ؛ وأنّ التقدم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يحتاج إلى تسريع لمكافحة المشاكل المستمرة المتمثلة في الفقر والسمة غير المنظمة والبطالة، فضلاً عن تزايد أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وأنّه بات من الضروري تعزيز الثقة بالمؤسسات العامة والإدارة السديدة على المستويين الوطني والدولي، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى إعادة تأكيد المسؤولية الجماعية لجميع الدول في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال عقد اجتماعي متجدد يستند إلى نهج يركز على الإنسان، على أن يوضع بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين ويستند إلى الركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية، مع إيلاء اعتبار خاص للعناصر الواردة أدناه.

القضاء على الفقر

٨. فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، يوصي مجلس الإدارة بالتركيز على الأولويات التالية.

(أ) وضع فرص العمل اللائق والمنشآت المستدامة والتنمية الاقتصادية في صميم استراتيجيات الحد من الفقر.

إنّ مجلس الإدارة، اقتناعاً منه بأنّ هدف القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ لن يتحقق ما لم يحرَز مزيد من التقدم في استحداث فرص عمل جيدة، يحيط علماً بأنّ الأمثلة الناجحة لاستراتيجيات الحد من الفقر تشير إلى أنّ التحول الاقتصادي الداعم للتنمية، الذي تدعمه المنشآت المستدامة وعملية استحداث فرص العمل اللائقة والمنتجة، يؤدي دوراً رئيسياً في هذا السياق. ولذلك، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى النظر في خيارات لمساعدة البلدان على توسيع قاعدتها الإنتاجية، بالانتقال من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الأكثر إنتاجية، عن طريق تشجيع الاستثمارات في القطاعات المستهدفة وإرساء بيئة داعمة للمنشآت المستدامة، بما في ذلك المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالمساهمة الكبيرة للقطاع العام في الحد من الفقر عن طريق الاستثمار في القطاعات كثيفة العمالة وتطويرالبنية التحتية وبرامج العمالة العامة. وبغية ضمان استفادة الفقراء من الفرص التي يتيحها النمو الشامل والمشترك على نطاق واسع، يؤكد مجلس الإدارة على أهمية اعتماد تدابير فعالة لتعزيز الإنتاجية، بما في ذلك تنمية المهارات وتسهيل حصول العمال على الحماية الاجتماعية وحماية العمال الملائمتين.

(ب) تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية، لمنع الفقر والحد منه من خلال تعزيز نظم الحماية الاجتماعية العالمية والكافية والمستدامة والشاملة.

على الرغم من إحراز بعض التقدم في توسيع نطاق التغطية الاجتماعية، لا يزال اليوم أكثر من ٤ مليارات شخص يفتقرون إلى أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التغطية الصحية. ولذلك، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني إلى إعادة التأكيد على ضرورة توسيع نطاق هذه التغطية بما يكفل حصول الجميع على الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية والمستدامة، ولا سيما العمال، بمن فيهم العاملون لحسابهم الخاص والعاملون في الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد الريفي. وإذ يشير مجلس الإدارة إلى إمكانية سد الثغرات في تمويل الحماية الاجتماعية من خلال حشد الموارد المحلية في معظم البلدان، فإنه يوصي بأن يعهد مؤتمر القمة العالمي الثاني إلى النظام متعدد الأطراف - الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية - بالعمل معاً بشكل أوثق لدعم البلدان الراغبة في توسيع حيزها المالي بشكل مستدام لدعم الحماية الاجتماعية.

العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

٩. فيما يتعلق بتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، يذكّر مجلس الإدارة بالدور المركزي للهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع) ويوصي بالتركيز على الأولويات التالية.

(أ) تعزيز مؤسسات العمل وقدرات الناس على الاستفادة من الفرص المتاحة في عالم متغير.

"١" لدى اتباع نهج يركز على الإنسان إزاء التحولات الهيكلية التي تؤثر في عالم العمل، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى توصية الدول الأعضاء بأن تعتمد لوائح وسياسات عمل فعالة وعادلة وأن تستثمر في بناء مؤسسات سوق عمل قوية وفعالة وخاضعة للمساءلة، بما في ذلك لأغراض الحوار الاجتماعي. ويشمل ذلك تعزيز التصديق على معايير العمل الدولية وتنفيذها والإشراف

عليها، فضلاً عن تعزيز حقوق العمال، وهو عنصر أساسي لتحقيق النمو الشامل والمستدام، مع التركيز على الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية باعتبارهما من الحقوق التمكينية.

ويؤكد مجلس الإدارة من جديد أنّ جميع العمال بحاجة إلى حماية كافية، بما يتماشى مع برنامج العمل اللائق، بما في ذلك:

- احترام الفئات الخمس من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وهي الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية؛ القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي؛ القضاء الفعلي على عمل الأطفال؛ القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة؛ بيئة عمل آمنة وصحية؛
- أجر معيشي يتماشى مع مبادئ منظمة العمل الدولية؛
- حد أقصى لوقت العمل، مع مراعاة الظروف الوطنية.

كما يعيد مجلس الإدارة التأكيد على الأهمية المستمرة لعلاقة العمل كوسيلة لتوفير اليقين والحماية القانونية للعمال، مع الاعتراف بنطاق السمة غير المنظمة والحاجة إلى ضمان اتخاذ إجراءات فعالة لتحقيق الانتقال إلى السمة المنظمة. ومن الضروري ضمان أن تؤدي ترتيبات العمل ونماذج الإنتاج ومشاريع الأعمال المتنوعة، بما في ذلك في سلاسل التوريد والإمداد المحلية والعالمية، إلى زيادة فرص التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتوفير العمل اللائق، وتفضي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية. ويؤكد المجلس مجدداً أنّ المنشآت المستدامة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نظراً لمساهمتها في خلق فرص العمل والابتكار والعمل اللائق، بحاجة إلى بيئة مؤاتية للازدهار، فضلاً عن حوافز كافية للتكيف والاستثمار.

"٢" يدعو مجلس الإدارة كذلك مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى التوصية بتعزيز التنسيق بين سياسات العمالة وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي على المستوى الوطني، مع إعطاء الأولوية للتعليم الجيد وتنمية المهارات والتعلم المتواصل من أجل زيادة قابلية العمال للاستخدام وتلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمتوقعة. وهذا مهم بشكل خاص في السياقات الديمغرافية المختلفة. ومن الضروري أيضاً تحسين نوعية خدمات التوظيف العامة وإمكانية الوصول إليها لمساعدة العمال والمؤسسات على مواكبة التحولات الحالية. وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة إلى إيلاء اهتمام خاص لعمالة الشباب، بما في ذلك الانتقال من المدرسة إلى العمل، وتشجيع وضع استراتيجيات للتعلم المتواصل باعتبارها مسؤولية مشتركة للحكومات والشركاء الاجتماعيين.

"٣" يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى الاعتراف بالتحديات التي لا مفر منها، الكامنة في الهجرة، والتي هي نتيجة لعوامل مثل النزاعات وتغير المناخ والتحولات الديمغرافية والفقر، وهي تحديات لا تتجاوز الحدود الوطنية. كما يدعو مؤتمر القمة إلى دعم الجهود الدولية الرامية إلى ضمان ظروف عمل لائقة للعمال المهاجرين واللاجئين، مع الاعتراف بإسهامهم الإيجابي في البلدان المضيفة والاهتمام بتسخير إمكاناتهم من خلال تعزيز نهج للحراك البشري قائم على الحقوق.

(ب) دعم الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

إنّ مجلس الإدارة، إذ يحيط علماً بأنّ الاقتصاد غير المنظم يمثل ما يقرب من ٦٠ في المائة من العمالة العالمية، ومعظمها في الاقتصاد الريفي، وأنّ أكثر من ٩٠ في المائة من المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر في جميع أنحاء العالم تعمل في القطاع غير المنظم، فإنه يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى وضع الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد الريفي في صميم أولوياته. وإدراكاً منه بأنّ إضفاء السمة المنظمة على الوظائف والوحدات الاقتصادية ومنع إضفاء السمة غير المنظمة عليها يتطلب مجموعة شاملة من الإجراءات المتسقة والمنسقة، بما في ذلك السياسات الاقتصادية والتنظيمية والمالية وسياسات العمالة والسياسات الاجتماعية، يوصي مجلس الإدارة باعتماد تدابير تهدف إلى دعم المنشآت المستدامة - وخاصة المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر - من خلال تعزيز بيئة أعمال تمكينية، بما في ذلك إطار تنظيمي ومؤسسي سليم، إضافة إلى تحسين فرص الحصول على الائتمان وتدابير تعزيز الإنتاجية. ويوصي أيضاً باعتماد تدابير لتوسيع نطاق الحصول على الحماية الاجتماعية وزيادة الأجور والدخل وحماية حقوق العمال، بما في ذلك من خلال تفتيش العمل، وكلها عناصر أساسية في الانتقال إلى السمة المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، يسلّم مجلس الإدارة بالدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيات الجديدة في مواجهة تحديات الانتقال من خلال زيادة إنتاجية العمل وتوسيع فرص الدخل والعمل ودعم الحصول على حماية العمال والحماية الاجتماعية الملائمتين.

(ج) دعم الانتقال إلى اقتصاد رقمي متزايد.

تطرح الابتكارات التكنولوجية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، فرصاً وتحديات أمام عالم العمل. ويدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى تشجيع التعاون الدولي من أجل تحقيق تحولات رقمية آمنة تسهم في التنمية المستدامة. وتتمثل إحدى الأولويات في بناء المعارف حول تأثير هذه الابتكارات على سوق العمل من أجل الاستفادة القصوى من كامل إمكانات التقدم التكنولوجي ونمو الإنتاجية في خدمة العمل اللائق والتنمية الاجتماعية قدرالإمكان، مع التقليل إلى أدنى حد من أي أثر سلبي. وإذ يؤكد مجلس الإدارة أنّ الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية قد اتفقت على الحاجة إلى تحديد نهج أكثر اتساقاً لمنصات العمل الرقمية، على أن يجري تحديده في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ من خلال مفاوضات ثلاثية لوضع معيار بشأن "العمل اللائق في اقتصاد المنصات"، فإنه يدعو مؤتمر القمة إلى مراعاة الدور المهم الذي يؤديه الشركاء الاجتماعيون في إرساء بيئة تساعد على تقليص الثغرات الرقمية بين البلدان وداخلها واستحداث فرص الدخل وتعزيز تنمية المهارات وضمان احترام حقوق العمال في الاقتصاد الرقمي وتعزيز إمكانات التقدم التكنولوجي لاستحداث فرص العمل اللائق.

(د) دعم الانتقالات العادلة إلى الاقتصاد الأخضر.

إنّ مجلس الإدارة، إذ يعترف بأنّ السياسات الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ يمكن أن تكون لها آثار سلبية خطيرة، ولا سيما على أكثر الفئات استضعافاً، فإنه يحث مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية على تشجيع الانتقال العادل للقوى العاملة والمنشآت عند الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار التحديات المحددة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعملية التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، إذا جرى تصميمها بعناية من خلال حوار اجتماعي قوي وإذا جرى تمويلها بشكل كافٍ، يمكنها أن ترسي نُظماً إيكولوجية أكثر قوة وتستحدث وظائف لائقة جديدة ومنشآت مستدامة وتبني مجتمعات أكثر شمولاً، من دون ترك أحد خلف الركب. ويدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني إلى إعطاء الأولوية للبُعد الاجتماعي لعمليات الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضراراً وتأثيرها على العمالة، بالاستناد إلى إطار شامل لتنمية المهارات ونظام مالي ملائم. ويشكّل المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل خير مثال في هذا الصدد.

(ه) دعم أطر شاملة لاقتصاد الرعاية.

يوصي مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية بتسليط الضوء على الأهمية المجتمعية الهائلة والإمكانات الاقتصادية لأعمال الرعاية، كما يوصيه بأن يقدم التوجيه إلى الدول الأعضاء لمعالجة مسألة الانتقاص من قيمة أعمال الرعاية وتشجيع الاستثمار والنهوض بالعمل اللائق في اقتصاد الرعاية، تماشياً مع استنتاجات المناقشة العامة بشأن اقتصاد الرعاية التي أجراها مؤتمر العمل الدولي في دورته لعام ٢٠٢٤.

(و) تنفيذ برنامج تحويلي بشأن المساواة بين الجنسين.

يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى تعزيز تنفيذ برنامج تحويلي بشأن المساواة بين الجنسين في عالم العمل يشمل القضاء على القوالب النمطية الجنسانية والتمييز، في القانون والممارسة على حد سواء، في جميع مجالات العمالة والسياسات الاجتماعية، فضلاً عن تعزيز التوازن بين العمل والحياة لكل من المرأة والرجل. ولا يزال تحقيق المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية والقضاء على العنف والتحرش في مكان العمل من الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها والتي تتطلب بذل المزيد من الجهود. علاوة على ذلك، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة إلى تشجيع الاستثمارات في تنمية المهارات وروح تنظيم المشاريع لدى النساء، وكذلك في تعليم الفتيات، لا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مما سيوفر الفرص أمام النساء لتحسين سبل عيشهنّ مع الحفاظ على النمو الاقتصادي.

الإدماج الاجتماعي

١٠. فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي، يوصي مجلس الإدارة بالتركيز على الأولويات التالية.

(أ) تعزيز الحقوق وتكافؤ الفرص للأفراد والفئات في أوضاع استضعاف.

يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى التركيز على تسريع إحراز التقدم في احترام وتعزيز وإعمال حقوق الإنسان وحقوق العمل للأشخاص المنتمين إلى فئة أو أكثر من الفئات المستضعفة، أو الفئات في حالة استضعاف التي تواجه الاستبعاد والتمييز. ويشمل ذلك الحق في المساواة في المعاملة وفي

الحصول على فرص العمل والتعليم والخدمات الأساسية والعمل اللائق والموارد الإنتاجية على قدم المساواة. كما يلزم اتخاذ إجراءات محددة لتسريع مشاركة الفئات المستضعفة في القرارات التي تؤثر فيها.

(ب) اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

وفقاً للأمم المتحدة،[٢] عاش ٧١ في المائة من سكان العالم عام ٢٠٢٠ في بلدان زادت فيها أوجه انعدام المساواة في الدخل منذ التسعينات، ومعظمها في الاقتصادات المتقدمة ومتوسطة الدخل، في حين انخفض انعدام المساواة بين البلدان نسبياً. والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها هو أولوية من أولويات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهو ما يصبو إليه الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها). وإذ يدرك مجلس الإدارة أنّ أوجه انعدام المساواة يمكن أن تتخذ أشكالاً وأبعاداً عديدة، فإنه يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من أوجه انعدام المساواة، بما في ذلك عن طريق تشجيع إحراز التقدم نحو تحقيق الهدفين ٨ و١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة). كما يدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة لمنظمة العمل الدولية من أجل الحد من أوجه انعدام المساواة في عالم العمل ومنعها، والتي تشمل مجموعة من المبادئ التوجيهية والإجراءات ذات الأولوية. وأخيراً، يوصي مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني بأن يدعو النظام متعدد الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ولجانها الإقليمية، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية، إلى العمل معاً بشكل أوثق لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام المساواة على المستويين العالمي والوطني.

[٢] انظر:
UN Department of Economic and Social Affairs (UNDESA), *World Social Report 2020: Inequality in a Rapidly Changing World*, 2020.